

## فقه الأولويات وأثره في النوازل الطبية

محمد علي طاهر محمد\*

## المستخلص :

تتناول البحث موضوع: (فقه الأولويات وأثره في النوازل الطبية) ويعتبر البحث أحد الموضوعات الفقهية المهمة ذات التأثير على الفقه الطبي المعاصر، تناولت الورقة مفهوم النوازل الفقهية ، ثم بينت أهمية فقه الأولويات في الفقه الإسلامي، وانصب الحديث بعد ذلك عن أثر فقه الأولويات في النوازل الطبية، من خلال الجراحة الطبية، والتبرع بالدم والأعضاء، وشق بطن الحامل، وكشف العورة لغرض الفحص الطبي، والتخدير والتشريح الطبيين، من أهم النتائج التي توصل لها البحث أنه لا يجوز للمرأة التداوي عند الطبيب الرجل ، وكذا الرجل ، مع وجود المؤهلين والمتخصصين لكل.

## ABSTRACT

Researcher Topic: was (the role of the jurisprudence of priorities in times of calamity medical) and the research is one of the topics of jurisprudence with significant impact on the jurisprudence medical contemporary, addressed the concept of calamity jurisprudence and then showed the importance of the jurisprudence of priorities in Islamic jurisprudence, and the focus of talk then about the role of the jurisprudence of priorities in medical calamity, through medical surgery, was medical and blood donation and organ, the laboratory of pregnant woman, revealing genitals for the purpose of medical examination, anesthesia and medical anatomy .

Of the most important findings of this research is that not permissible for women to be medically examined by male the doctor, as well as men one to not to be examined by female doctor, with the presence of qualified specialists for each.

## الكلمات المفتاحية:

الجراحة الطبية - الفحص الطبي - التخدير - التشريح .

\* كلية الشريعة بورتسودان - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .  
هاتف: ٠١٢١٤٢٠٥٩٥ - ٠٩١٤٧٢٥٦٦٩

إذن يمكن القول: بأن النوازل هي وقائع<sup>(٢)</sup>، تنزل بالفرد أو المجتمع ولم تكن معروفة قبل ذلك، فحكمها الشرعي مجهول، وهي تشمل الوقائع النازلة التي عرفت في الماضي وعلم حكمها الشرعي، غير أن أساس الحكم الذي انبنى عليه قد تغير، ولذلك أعيد النظر فيها، وكذلك، لتطور العصر في المجالات الحياتية المختلفة.<sup>(٣)</sup>

وقد ورد هذا المصطلح عند المتقدمين من أهل العلم، ومن ذلك كلام الحافظ ابن عبد البر رحمه الله- (باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة).<sup>(٤)</sup>، وقال النووي رحمه الله: (...وفيه اجتهاد الأئمة في النوازل وردها إلى الأصول).<sup>(٥)</sup> وابن القيم رحمه الله يقول: (وقد كان أصحاب رسول الله - يجتهدون في النوازل ويقيسون بعض الأحكام على بعض ويعتبرون النظر بنظيره).<sup>(٦)</sup>

#### أهمية فقه الأولويات في الفقه الإسلامي:

فلما كان من الثابت أن علم الفقه من أشرف العلوم وأعلاها قدراً، إذ به تعرف الأحكام، ويفترق به الحلال من الحرام، (فلا شك أن علم أصول الفقه أعلى منه في هذه الرتبة)، إذ إن الفقه مع شرفه وعلو قدره يعتبر من اللبانات المبتناة على أصول الفقه، إذ أن علم أصول الفقه قد حوى القواعد العامة لاستخراج الأحكام من أدلتها التفصيلية

(٢) من الألفاظ ذات الصلة بالنوازل: القضايا المعاصرة، الوقائع، الفتاوى.

(٣) شبير، محمد عثمان (د.ت) المعاملات المالية المعاصرة، دار النفائس، عمان، ص ١٢-١٣.

(٤) النمري، يوسف بن عبد البر (١٣٩٨هـ) جامع بيان العلم وفضله، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٢٠.

(٥) النووي، يحيى بن شرف (١٣٩٢م) شرح صحيح مسلم، ج ١، ط ٢، دار إحياء التراث، بيروت، ص ٢١٣.

(٦) الجوزية، شمس الدين ابن القيم (١٩٧٣م) إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف، ج ١، دار الجيل، بيروت، ص ٢٠٣.

#### المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله، خاتم الأنبياء والمرسلين.

قد جددت على الناس أنواع متلاحقة من النوازل الطبية، احتاجوا إلى معرفة حكم الشرع فيها، فانبرى لها كثير من العلماء والباحثين، والمجامع الفقهية، والهيئات الشرعية، فكتبت البحوث والدراسات، وعقدت المؤتمرات والندوات، وأصدرت الفتاوى والقرارات؛ تصويراً وتحريراً، وتكييفاً وتخريجاً، وبياناً للحكم الشرعي في كثير منها، ومع ذلك فقد بقيت جملة منها لا زالت بحاجة إلى مزيد بحث ونظر، وقد وجدت في نفسي رغبة في حوض تلك الغمار، وسلوك تلك المسالك الوعرة، مستهدياً بفقه الأولويات ومركزا عليه؛ ولم تحاول الدراسة البحث في الأدلة التفصيلية ذات الصلة بالموضوع، إذ يكفي الاقتصار على ما يفي بالغرض منها، وهذا لا يعني الاستغناء عنها، بل لا بد منها لكونها المصدر الرئيس للأدلة.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الآتي:

أولاً: صورت المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً، ليتضح المقصود من دراستها، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

ثانياً: بيان حكم النازلة الفقهية اهتداءً بفقه الأولويات.

#### مفهوم النوازل الفقهية:

النوازل اصطلاحاً: هي الوقائع والمسائل والحوادث المستجدة التي تطلب اجتهاداً وبياناً للحكم الشرعي.<sup>(١)</sup>

(١) الختلان، سعد بن تركي (د.ت) شرح فقه النوازل، د.ن. ص ١٠.

وأما من السنة ما قاله النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص فيما أخرجه البخاري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ﷺ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعِ اشْتَدَّ بِي فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِيثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا. فَقُلْتُ: بِالْشَطْرِ؟ فَقَالَ: لَا. ثُمَّ قَالَ: (الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ). (١٠).

فوازن النبي ﷺ بين الإنفاق الذي فيه خير المنفق المتصدق في الآخرة أجراً ومثوبة من الله وجنة، وبين الضرر الذي سيلحق أبناءه إذا تركهم بلا مال.

ومن هذا الباب واهتداءً بهدي المصطفى ﷺ أقام المجتهدون هذا المعيار للفاضل بين المصالح والمنافع، فما كان يعمّ الكثيرين جعلوه أولى بالتقديم مما لا يعمّ إلا فئة مخصوصة. (١١)

وفهم المقاصد شرط لبلوغ درجة الاجتهاد قال الشاطبي رحمه الله:- (إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين: فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والتمكن من الاستنباط بناءً على فهمه فيها). (١٢)

وقد سلك أهل العلم والنظر في الدليل الشرعي طرائق كثيرة، واتخذوا مسالك عديدة للوصول إلى الحكم الشرعي، استنباطاً وتنزيلاً، بناءً على المقاصد، ومن هذه المسالك: تقديم الأنفع

واستوعب الضوابط الخاصة لترجيحها عند تعارضها، فلا فقه بلا أصول.

يعتبر فقه المقاصد من صميم علم أصول الفقه، ذلك أن الإمام بفقه الأولويات مسلك من مسالك الاجتهاد<sup>(٧)</sup>، فالاجتهاد ينبغي أن تكون مقاصد الشريعة أساسه، وما الأدلة الاجتهادية كلها إلا راجعة للمقاصد، ذلك أن اعتبار جلب المصالح واستبعاد المفسد هو الذي يحدو بالفقيه إلى البحث عن الحكم المناسب، والتماس العلة.

قد عني علماء الإسلام بتحقيق مسائله وتفصيل مشاكله فألفوا المؤلفات التي حوت مكنونه، مما يوجب على العلماء عموماً وعلى الباحثين خصوصاً أن يوجهوا عنايتهم، ويسخروا أقلامهم للارتقاء بهذا الفن.

بناءً على ما سبق، فإن فقه الأولويات بين المصالح والمفسد معلم عظيم من معالم ديننا الحنيف، وهو ثابت في الكتاب والسنة، فالشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفسد، وهذا ما دلّت عليه النصوص الكثيرة قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٣) ﴿١٣٨﴾ (٨)

وجه الدلالة:

يقول الحافظ ابن كثير - رحمه الله - مقررًا مبدأ الموازنة: (يقول تعالى ناهياً لرسوله ﷺ والمؤمنين عن سب آلهة المشركين، وإن كان فيه مصلحة، إلا أنه يترتب عليه مفسدة أعظم منها، وهي مقابلة المشركين بسبب إلهة المؤمنين، وهو الله لا إله إلا هو). (٩)

(١٠) البخاري، محمد بن اسماعيل (١٤٠٧هـ) الجامع الصحيح للإمام البخاري (كتاب الجنائز) برقم ١٢١٣، تحقيق: الدكتور مصطفى الديب ط٣، اليمامة، بيروت.

(١١) الزبير، عبدالله (١٤٢٥هـ) فقه المقاصد، ط١، الشركة السودانية لطباعة العملة، ص٢٤.

(١٢) الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، مرجع سابق، ج ٥، ص٤٢.

(٧) الشاطبي، إبراهيم بن موسى (٩٩٧م) الموافقات في اصول الأحكام، ج١، دار ابن عفان، ص٣٦.

(٨) سورة الأنعام، الآية ١٠٨.

(٩) ابن كثير، عماد الدين (٩٩٩م) تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي محمد سلامة، ج٣، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، ص٣١٤.

المفاسد<sup>(١٧)</sup> وفي الجراحة الطبية يتحقق ذلك فيجوز فعلها طلباً لتحصيل مقصود الشارع ومطلوبه<sup>(١٨)</sup>.

قد يقال إن الشريعة الإسلامية تقدم درء المفاسد على جلب المصالح في الاعتبار كما هو معلوم من قواعدها<sup>(١٩)</sup>، والجراحة الطبية تشتمل على مفسدات عديدة، فيجب عدم اعتبار المصالح المترتبة على فعلها، درء للمفاسد وتقديمها على مصلح الجراحة.

الرد: يرد على المناقشة بما يلي:

**أولاً:** يقال تزاحمت هنا مفسدتان:

الأولى: مفسدة المرض الجراحي وآلامه وهي مترتبة على ترك المريض دون علاجه بالجراحة اللازمة.

الثانية: مفسدة الألام المترتبة على فعل الجراحة. فيرتكب أخفهما بدفع أشدهما، وذلك بأن مفسدة المرض الجراحي اعظم وأخطر إن لم تعالج بالجراحة وقد تؤدي إلى الموت.

وهذا الدرء للمفسدة الكبيرة باحتمال الصغيرة مما قرره الله تعالى في القرآن الكريم في شأن القتال في الأشهر الحرم مبيناً أن القتال فيها أقل مفسدة من الصد عن سبيل الله وقتل المسلمين وفتنتهم في دينهم وإخراجهم من ديارهم: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾<sup>(٢٠)</sup>

والأصلح بالموازنة والمقارنة بين المصالح الدينية والدنيوية<sup>(١٣)</sup>.

يقول الشاطبي رحمه الله: " إن الوقائع في الوجود لا تنحصر فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة ، ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره"<sup>(١٤)</sup>.

وعليه إذا كانت معالجة القضايا المستجدة تتوقف على فتح باب الاجتهاد ، فلا بد أن يكون المتصدي لبحثها أهلاً لشروط الاجتهاد ، ومنها أن يكون عالماً بمقاصد الشريعة وعارفاً بمصالح الناس حتى يستنبط الأحكام التي توافق مقصد الشارع وحتى لا يوقع الناس في الحرج والعسر<sup>(١٥)</sup>.

أقول: ومن أعظم مباحث مقاصد الشريعة فقه الأولويات بين المصالح والمفاسد.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول: ( ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين)<sup>(١٦)</sup> -

#### أثر فقه الأولويات في الجراحة الطبية:

دلت الأدلة الشرعية على جواز الجراحة الطبية وأنه لا حرج على المسلم في سعيه لرفع الضرر والمفسدة عن نفسه ، ويمكن الاستدلال بفقه الموازنات على مشروعية الجراحة الطبية بأن الشريعة الإسلامية جاءت لجلب المصالح ودرء المفاسد، بل أرجع الشيخ العز بن عبد السلام - رحمه الله - الفقه كله إلى اعتبار المصالح ودرء

(١٣) الزبير، فقه المقاصد ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

(١٤) الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، مرجع سابق، ج ٤ ص ١٠٤.

(١٥) الأمدي، علي بن أبي علي (د.ت) الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، ج ٣، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ص ٢٠٥؛ الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام ، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٠٥.

(١٦) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (١٤٢٦ هـ) مجموع الفتاوى، ج ٢٠، ط ٣، دار الوفاء، ص ٥٤.

(١٧) العز، عبد العزيز بن عبد السلام (د.ت) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ١، دار المعارف، بيروت، لبنان، ص ١٤ .

(١٨) الشنقيطي، محمد بن محمد المختار (١٤١٣ هـ) أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ط ١، مكتبة الصديق، الطائف، ص ٩٢.

(١٩) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (د.ت) الأشباه والنظائر، ج ١، مصطفى الحلبي، مصر، ص ٩٧.

(٢٠) سورة البقرة، الآية ٢١٧.

## ثانياً: القواعد الفقهية:

فيها المريض بالصدمة الدموية الناشئة عن نزف الدم من موضع الجراحة. أجاز الفقهاء المعاصرون نقل الدم من إنسان إلى إنسان آخر إذا دعت الحاجة إليه وأمن الخطر في نقله، ولا حرج في ذلك على المريض ولا على الأطباء ولا على الشخص المتبرع.<sup>(٢٤)</sup> وذلك لما يلي:

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَجَلٍ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>(٢٥)</sup> دلت الآية الكريمة على فضل التسبب في إحياء النفس المحرمة ولا شك أن الأطباء والأشخاص المتبرعين بدمائهم يعتبرون متسببين في إحياء نفس ذلك المريض المهددة بالموت في حالة تركها دون نقل الدم إليها.
٢. إن قواعد الشريعة الإسلامية تقتضي جواز التبرع بالدم إذ من قواعدها أن الضرورات تبيح المحظورات<sup>(٢٦)</sup> وأن الضرر يزال<sup>(٢٧)</sup> والمشقة تجلب التيسير<sup>(٢٨)</sup> والمريض مضطر، ومتضرر، وقد لحقته المشقة الموجبة لهلاكه فجاز نقل الدم إليه.

١. الأكثر مفسدة أولى بالدرء من الأقل مفسدة.<sup>(٢١)</sup>
  ٢. (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفهما).
  ٣. يرتكب أخف الضررين لاتقاء أشدهما.
  ٤. يختار أهون الشرين.
- وجه الدلالة من القواعد الفقهية المتقدمة:

إذ أنه اجتمعت مفسدتان دفعت العليا بالتزام الدنيا بل (الضرر لا يزال بمثله) فما بالك بما فوقه، وإذا كان الضرر يزال<sup>(٢٢)</sup> بما دونه، فإن هذا الدون من المفسدة المرتكب في هذه الحالة معفو عنه باعتباره حالة اضطرارية يرتفع معها الإثم.

**ثالثاً:** إن هذه الآلام المترتبة على الجراحة مؤقتة ويمكن تخفيفها بالعقاقير الطبية.

**رابعاً:** إن هذه الآلام المترتبة على الجراحة غير مقصودة أصالة وإنما حصلت لزوماً، (لا يمتنع قصد الطبيب لسقي الدواء المر، وقطع الأعضاء المتأكلة، وقلع الأضراس الموجعة، وبطء الجراحات، وأن يحمي المريض ما يشتهي، وإن كان يلزم منه أذية المريض؛ لأن المقصود إنما هو المصلحة التي هي أعظم وأشد في المراعاة من مفسدة الإيذاء التي هي بطريق اللزوم، وهذا شأن الشريعة أبداً).<sup>(٢٣)</sup>

## أثر فقه الأولويات في التبرع بالدم والأعضاء:

أولاً: التبرع بالدم:

هذه لا شك أنها من النوازل التي تعم بها البلوى، فإن الأطباء يلجؤون إلى عملية نقل الدم لمعالجة كثير من الحالات الطارئة والخطيرة التي يصاب

(٢٤) ابن باز، عبد العزيز بن عبدالله (د.ت) مجموع فتاوى ومقالات العلامة باز، ج٢٠، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ص٧١ قال: (لا بأس في ذلك ولا حرج فيه عند الضرورة). ابن عثيمين، محمد بن صالح (١٤١٣ هـ) مجموع فتاوى ورسائل ومقالات العلامة الشيخ ابن عثيمين، ج١٩، دار الوطن، دار الثريا، ص٢٥١، الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، مرجع سابق، ص٥٤٨، فتاوى اللجنة الدائمة، ج٢٥، ص٦٨، الفتوى رقم (٥٢٥٣).

(٢٥) سورة المائدة، الآية ٣٢.

(٢٦) السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج١، ص١٧٢.

(٢٧) المرجع السابق، ص٨٢.

(٢٨) المرجع السابق، ص١٣٤.

(٢١) الزبير، فقه المقاصد، مرجع سابق، ص٤٣٤، الصغير،

فالح بن محمد (د.ت) قواعد منهجية في الدعوة إلى الله، دار

ابن الأثير للنشر، الرياض، ص٤٣.

(٢٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص٨٣.

(٢٣) الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، مرجع سابق، ج٢،

ص٢١٩.

صالح العثيمين، والدكتور بكر أبو زيد رحمهم الله. (٣٢)

القول الثاني: يجوز التبرع بالأعضاء ، وهذا القول صدرت به الفتوى من عدد من المجمع والمؤتمرات الفقهية منها: مجمع الفقه الإسلامي التابع للرابطة، وهيئة كبار العلماء بالسعودية، ولجنة الفتوى في: الكويت ومصر وغيرها، وهو قول الدكتور وهبة الزحيلي. (٣٣)

أدلة أصحاب القول الأول: استدلو بما يلي:

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٩٥) (٣٤)

وجه الاستدلال: إن إقدام الشخص على التبرع بجزء من جسده هو سعي لإهلاك نفسه في سبيل إحياء غيره وليس ذلك مطلوباً منه. نوقش: لكن هذه الآية خارجة عن موضع النزاع، لأن القائلين بالجواز يشترطون ألا تكون حياة المتبرع مهددة بالهلاك، كما أن هذه الآية لا تشمل ما بعد الموت.

٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُرْمَى بِهِمْ فَلَئِمَّا خَلَقَ اللَّهُ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ

٣. من المتفق عليه في فقه الأولويات تقديم الضروري على الحاجي عند التعارض، فالحاجي بالنسبة للضروري كالتنتمى للأصل الذي تتحقق به إحدى هذه المصالح. " فإذا أدى اعتبار المكل إلى فوات المكل سقط اعتباره " (٢٩)

٤. إن حفظ النفس والأعضاء من الضروريات الخمس ، ونقل الدم محقق لمقصد حفظ النفوس من الهلاك والموت بسبب الحوادث والأمراض، فهو بهذا الاعتبار محقق للضروريات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية لحمايتها والمحافظة عليها. (٣٠)

ثانياً: التبرع بالأعضاء:

يحتاج الأطباء أحياناً إلى أخذ عضو من ميت سواء أكان مسلماً أم ذمياً وسواء أكان العضو عينا (القرنية) أم كلية أو نحوها لزرعه في جسم مسلم حي إبقاءً على حياته أو رغبة في نفعه وانتفاع الأمة به.

التبرع بالأعضاء ليس على درجة واحدة ، فهناك التبرع بعضو تتوقف الحياة عليه ، وهناك تبرع بما لا تتوقف عليه الحياة، فإن كان التبرع بعضو تتوقف عليه الحياة كالقلب والكبد : فلا يجوز التبرع به (٣١) لأنه قتلٌ للنفس، ولكن يمكن القول بإمكانية التبرع بجزء منها وزرعه لأنه ينبت ويزيد وكذلك ما بقي منها في جسد المتبرع فهو ينمو حتى يكون كبداً كاملة ، وأما إن كان العضو لا تتوقف عليه الحياة كالكلية والقرنية ونحوهما، فقد اختلف فيه الفقهاء على قولين :

القول الأول: تحريم التبرع بالأعضاء وهو قول سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد

(٢٩) الشاطبي، الموافقات في اصول الأحكام ، مرجع سابق، ج١، ص ٢٨٨.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٢٤٤ .

(٣١) الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٣٢) ابن باز، عبد العزيز بن عبدالله ، مجموع فتاوى ومقالات العلامة باز، مرجع سابق ج ١٣ ص ٣٦٤ ، العثيمين ، محمد بن صالح إرشادات للطبيب المسلم ، المكتبة الشاملة ، ص ١٥ . أبو زيد، بكر، التشريح الجثامي والنقل والتعويض الإنساني، المكتبة الشاملة ص ٢٧.

(٣٣) فتوى المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي، الدورة الثامنة المنعقدة في مكة المكرمة في ٤/٢٨ - إلى ١٤٠٥/٥/٧ هـ، قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم ٩٩ في ١٢/١٢/١٤٠٢ هـ، فتوى مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمره الرابع المنعقد في مدينة جدة من ١٨-٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ، فتوى لجنة الإفتاء في المملكة الأردنية الهاشمية في ١٣٩٧/٥/٢٠ هـ، فتوى لجنة الإفتاء الجزائرية في ٣/٣/١٣٩٢ هـ . الزحيلي، وهبة (د.ت) الفقه الإسلامي وأدلته، ط٤ ، ج ٤ ، دار الفكر، دمشق، ص ١٦١ . (٣٤) سورة البقرة، الآية ١٩.

ولا ترد هذه القاعدة على الجواز، لأن من شرطه ألا يؤدي النقل إلى هلاك الشخص المنقول منه العضو.

٦. الإنسان ليس مالكا لأعضائه، ولا مفوضا في التبرع بها.

نوقش: بأن الإنسان مأذون له بالتصرف في جسده بما فيه المصلحة، وإذنه بالتبرع فيه مصلحة عظيمة فيجوز له فعله.

٧. استدلووا بقولهم إن نزع العضو من المتبرع الحي مفسدة متيقنة، ونقله وغرسه في المريض مصلحة مظنونة.<sup>(٣٩)</sup>

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلت هؤلاء بأدلة منها ما يلي:

١. أن الآيات انفقت على استثناء حالة الضرورة من

التحريم المنصوص عليه فيها مثل: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤٠)</sup> وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤١)</sup> وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرَّتُمْ إِلَيْهِ﴾<sup>(٤٢)</sup>

وجه الدلالة: أن الإنسان المريض إذا احتاج إلى نقل العضو فإنه سيكون في حكم المضطر، لأن حياته مهددة بالموت كما في حالة الفشل الكلوي وتلف القلب ونحوهما، وإذا كانت حالته اضطرار فإنه يدخل في عموم الاستثناء المذكور في الآيات المذكورة.

٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>(٤٣)</sup> عام يشمل كل إنقاذ من تهلكة ،

حُسْرَانًا مُبِينًا ﴿١١٩﴾<sup>(٣٥)</sup> ونقل العضو تغيير خلق الله.

نوقش: لكن نقل الأعضاء خارج عن هذه الآية، لأنه مبني على وجود الضرورة والحاجة الداعية على فعله، والآية إنما هي في ما كان على وجه العبث.

٣. عن عائشة أن النبي - ﷺ - قال: "كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم"<sup>(٣٦)</sup>.

نوقش: إن هذا الحديث خارج عن موضوع النزاع، لأن الأطباء لا يقومون بكسر الأعضاء المنقولة بل يحافظون عليها طلبا لنجاح مهمة النقل والزرع، كما أن هذا الحديث مقيد بالمؤمن كما ورد ذلك صريحا في رواية أخرى، فيجوز التصرف بأعضائه.

٤. عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار"<sup>(٣٧)</sup>.

نوقش: إن غاية ما دل عليه الحديث هو تحريم الضرر والإضرار، ونحن لا نسلم بأن الشخص المنقول منه يتضرر بهلاكه مستقبلا، لأن الأطباء لا يقومون بالنقل من شخص يؤدي نقل عضوه إلى هلاكه، ولا نجيز النقل في هذه الحالات، وعليه فالحديث خارج محل النزاع.

٥. قاعدة الضرر لا يزال بمثله<sup>(٣٨)</sup>.

<sup>(٣٥)</sup> سورة النساء، ١١٩.

<sup>(٣٦)</sup> النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (١٤١١هـ) سنن النسائي، كتاب الجنائز، النهي عن كسر عظام الميت، ط١، ج١، حديث (١٦١٦) دار الكتب العلمية، بيروت، ص٥١٦. أبو داود، سليمان(د.ت) سنن أبي داود، كتاب الجنائز باب في الحفار يجد العظم هل يتكسب ذلك المكان، ج٢، ٣٢٠٧، دن، ص٢٣١.

<sup>(٣٧)</sup> ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني(د.ت) سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأحكام حديث رقم (٢٣٤٠)، دار الفكر، بيروت.

<sup>(٣٨)</sup> العز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مرجع سابق، ج١، ص٩٠.

<sup>(٣٩)</sup> الذهبي، مصطفى(د.ت) نقل الأعضاء بين الطب والدين، دار الحديث، ص٧٣.

<sup>(٤٠)</sup> سورة البقرة، الآية١٧٣.

<sup>(٤١)</sup> سورة المائدة، الآية٣.

<sup>(٤٢)</sup> سورة الأنعام، الآية١١٩.

<sup>(٤٣)</sup> سورة المائدة، الآية٣٢.



قد تضطر الطبيبة أحيانا إلى إجراء الولادة عن طريق الجراحة بشق بطن الحامل بقصد استخراج الجنين الحي أو الميت إذا خشي عليه أو على أمه أو عليهما معا الهلاك، ويعتبر الشق الجراحي مشروعاً ولا مانع منه بل قد يجب وذلك لأمرين:

١. لأنه يعتبر من المصالح الضرورية ، لما فيه من المحافظة على نفس الأم و جنينها، فهو بهذا الاعتبار محقق للضروريات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية لحمايتها والمحافظة عليها. (٤٦)
٢. لأن مصلحته تربو على مفسدة الإلتلاف، بل هذه المفسدة زائلة بالخياط والتحام طرفي موضع الشق.

وإذا جاز شق بطن الحامل بقصد استخراج الجنين الحي في حياتها ، فبعد مماتها من باب أولى، فقد تعارضت هنا مفسدتان: انتهاك حرمة الميتة بشق بطنها، وانتهاك حرمة الجنين بتركه يموت داخل بطنها، فوجب الترجيح بينهما ، فشق بطن الميتة لإخراج ولدها الحي فيه انتهاك لحرمتها ومخالفة للأدلة التي دلت على وجوب تكريمها وحرمة إيذائها ، لكن فيه الإبقاء على حياة الحمل المعصوم ، وترك شق بطنها فيه تكريمها والمحافظة على حرمتها لكن يلزمه القضاء على حياته ومخالفة للأدلة الدالة على ذلك. (٤٧) ونص القاعدة: "إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما" ولذلك جاز أو وجب شق

(٤٦) الشاطبي، الموافقات في اصول الأحكام ، مرجع سابق، ج٢،

ص ١٨.

(٤٧) عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري (١٣٠٨هـ) كشف الأسرار عن أصول البزدوي، ج٤، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، ص٣٩٧. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم (د.ت) تكملة البحر الرائق، ج٨، دار التراث الإسلامي، ص٢٠٥. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم (٩٩٩م) والأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٨٨. الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشية الدسوقي ١٩٢/٦. وانظر أبحاث هيئة كبار العلماء ، ج٢، ص٢٧.

وعليه فإنه يدخل فيه من تبرع لأخيه بعضو من أعضائه لكي ينقذه من الهلاك (٤٤).

٣. قاعدة : الضرر يُزال.
٤. قاعدة: "الضرورات تبيح المحظورات".
٥. قاعدة: " إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما".
٦. وجه الدلالة من القواعد الفقهية الثلاث أنها دلت على الترخيص للمتضرر بإزالة ضرره ولو بالمحظور.
٧. إن عملية النقل فيها مصلحة متحققة للمرضي المنقولة إليهم.. وفي الوقت نفسه لا تعود بأي ضرر علي المنقول منهم. (٤٥)

نوقش: هذا قول غير صحيح وادعاء يجافي الحقيقة.. فلا المنقول له مصلحته مضمونة التحقق، ولا المنقول منه ناج من الضرر..

ولعل الذي يبرحه الباحث القول بجواز التبرع بالأعضاء البشرية لمحتاج لها بشرط عدم الضرر بالمتبرع أو تعريض حياته للخطر .

إن الذي يهمننا من المرجحات ما يتعلق بفقهاء الأولويات في هذه النازلة، فالقاعدة الكلية أنه إذا تعارضت مصلحتان قدم أقواهما تحقيقاً لزيادة المنفعة ، وإذا تعارضت مفسدتان ارتكب أخفهما تفاقداً لأشدهما ؛ وهنا إن مصلحة كل من الحي السليم والميت قد تعارضت مع مصلحة إنقاذ من أصيب في عضو من أعضائه مما أصابه، وقد حث الشرع على تخليص النفوس من الأمراض وعلى التداوي مما أصابها ، ولا شك أن في هذا مصلحة للمصاب أولاً وجبراً لنقصه ، ومصلحة الأمة ثانياً.

أثر فقه الأولويات في شق بطن الحامل:

(٤٤) الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ، مرجع سابق ، ص٣٤٩.

(٤٥) الطيب، رضاء ، نقل الأعضاء الأدمية. بين التحليل والتحريم، الموسوعة الشاملة، ص١٤.



استفتائه جملة من المحاذير الشرعية، التي تحدث أحيانا أثناء الكشف الطبي على النساء، فأجابت الدائرة ، بأنه لا يجوز للمرأة التداوي عند الطبيب الرجل، ولا ضرورة مع وجود هذا الكم من الطبيبات المؤهلات والمختصات<sup>(٥٢)</sup>.

يستثنى من هذا الأصل، الفحص الطبي لمعرفة المرض، عند انعدام الطبيبة ، لمداداة المرأة أو الطبيب لمداداة الرجل، استنادا على الموازنات التالية:

١. الموازنة بين الضروريات والتكميليات: ووجه الموازنة: إن ستر العورة من التكميليات والمحافظة على النفوس من الهلاك من الضروريات، فتقدم الضروريات على التكميليات، بجواز كشف العورة للعلاج أو الفحص الطبي، قال ابن أبي العز-رحمه الله:(ستر العورات والسوات واجب وهو من أفضل المروات وأجمل العادات ولا سيما في النساء الأجنبية، لكنه يجوز للضرورات والحاجات.)<sup>(٥٣)</sup>، وقال ابن مفلح- رحمه الله:- "فإن مرضت امرأة ولم يوجد من يطبها غير رجل جاز له منها نظر ما تدعوا الحاجة إلى نظره حتى الفرجين وكذا الرجل مع الرجل"<sup>(٥٤)</sup>.

٢. من المنفق عليه في فقه الأولويات تقديم الضروري على الحاجي عند التعارض ، فالحاجي بالنسبة للضروري كالتنتمه للأصل الذي تتحقق به إحدى هذه المصالح.قال الشاطبي-رحمه الله- " فإذا أدى

بطنها إن لم يمكن إخراج الولد منها حيا إلا بذلك إيثارا لجانب الحي على جانب الميت، قال النووي -رحمه الله- (وإن ماتت امرأة وفي جوفها جنين حي شق جوفها لأنه استبقاء حي بإتلاف جزء من الميت فأشبهه إذا اضطر إلى أكل جزء من الميت.)<sup>(٤٨)</sup>

أثر فقه الأولويات في كشف العورة للفحص الطبي: قد يحتاج الطبيب أو معاونوه عند قيامه بالفحص إلى كشف المريض عن عورته، كما هو الحال في الامراض التي تتعلق بالمسالك البولية والأعضاء التناسلية وأمراض النساء والولادة ، وقد يحتاج فني الأشعة الى كشف المريض عن عورته لتصويرها ومن ثم تشخيص المرض أو الحالة، فما حكم الشرع في ذلك استهداء بفقهاء الأولويات.

إن الأصل حرمة كشف العورة ، وقد دلت الأدلة الشرعية على وجوب حفظ العورات وعدم النظر إليها بدون حاجة داعية الى النظر، قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾<sup>(٤٩)</sup> وفي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله -ﷺ قال « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة.»<sup>(٥٠)</sup>

وقد اجمع اهل العلم رحمهم الله على وجوب ستر العورة عن أعين الناس<sup>(٥١)</sup>.

وقد أصدرت دائرة الإفتاء بمجمع الفقه الإسلامي بالسودان ، فتوى إجابة عن سؤال طبيب مختص، في أمراض النساء والتوليد، وذكر في معرض

<sup>(٥٢)</sup> الزبير، عبدالله عبد الرحمن(٢٠١٠م) عمل المرأة المسلمة في الفقه والتاريخ، ط١، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص١٤٣.

<sup>(٥٣)</sup> العز، عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مرجع سابق ج ٢، ص ١٤٠.

<sup>(٥٤)</sup> ابن مفلح، شمس الدين محمد بن مفلح، الآداب الشرعية، ج٣، المكتبة الشاملة، ص ٧٦.

<sup>(٤٨)</sup> النووي، يحي بن شرف (١٣٩٢م) المجموع شرح المهذب ، ط٢ ج ١ ، دار الفكر، بيروت، ص ٥٣٠ .

<sup>(٤٩)</sup> سورة النور، الآية ٣٠.

<sup>(٥٠)</sup> مسلم (١٣٩٢م) صحيح مسلم، ط٢، كتاب الحيض، حديث رقم (٣٣٨) ص ١٨٣.

<sup>(٥١)</sup> السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، ج٣، الموسوعة الشاملة، ص ٢٠٠.

بعد إذابتها ، أو بأي طريق كان ، واعتبر العلماء ذلك كبيرة من كبائر الذنوب.<sup>(٥٨)</sup>

وانعقد الإجماع على حرمة المسكر ومنه المخدرات، لأنها في حكم الخمر، ولأنها داخلة في عموم قوله ﷺ: "كل مسكر حرام"<sup>(٥٩)</sup>.

والمخدرات الموجودة في عصرنا قد ثبتت بكل جلاء ضررها على الفرد والمجتمع كله ولهذا انعقد الإجماع الدولي على محاربتها، وتشير الدراسات الطبية إلى أن المواد المخدرة مضرّة بالإنسان جسدياً ونفسياً وعقلياً مما يقضي بحرمته.<sup>(٦٠)</sup>

يستثنى من هذا الأصل إعطاء المريض جرعة يسيرة من المخدر لإجراء عملية جراحية استناداً على الموازنات الشرعية المقاصدية ، ولا تخلو الحاجة إلى التخدير في الجراحة الطبية من ثلاث حالات<sup>(٦١)</sup>:

١. أن تصل إلى مقام الضرورة: وهي الحالة التي يستحيل فيها إجراء الجراحة الطبية بدون تخدير كما في جراحة القلب المفتوح، وهنا يجوز فعله لأن الضرورات تبيح المحظورات.
٢. أن تصل إلى مقام الحاجة: وهي الحالة التي لا يستحيل فيها إجراء الجراحة الطبية بدون تخدير ولكن المريض يلقي فيها مشقة فادحة لا تصل به إلى درجة الموت، كبتير الأعضاء، وهنا يجوز

اعتبار المكمل إلى فوات المكمل سقط اعتباره"<sup>(٥٥)</sup> إذا كان هذا بالنسبة للحاجي فكيف بالتحسيني.

٣. القاعدة الفقهية: (الضرورات تبيح المحظورات).
٤. القاعدة الفقهية: (الحاجات تنزل منزلة الضرورات عامة كانت أو خاصة).

ولا يحل للطبيب ولا لغيره أن يطالب المريض بالكشف عن عورته إلا إذا تعذر وجود الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق مهمة الفحص بدون كشف للعورة، كما لا يجوز للرجال أن يقوموا بفحص النساء ولا العكس إلا إذا تعذر وجود المثل الذي يمكنه أن يقوم بالمهمة المطلوبة كما سبق ذكره آنفاً.

ثم إن الجواز مقيد، بالاعتصار على القدر الذي يفي بالغرض، وكذلك الوقت المحتاج إليه ، دون زيادة فمتى ما توصل الطبيب إلى معرفة المرض الجراحي، ومصور الأشعة من إسقاط الأشعة ، حرم عليهم بعد ذلك النظر ، وغيرهم مثلهم ، وذلك إعمالاً للقواعد الشرعية ومنها: "ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها"<sup>(٥٦)</sup> وقاعدة: (إذا ضاق الأمر اتسع ، وإذا اتسع ضاق).<sup>(٥٧)</sup>

أثر فقه الأولويات في التخدير الطبي اتفق العلماء على حرمة تناول القدر المؤثر على العقل من المواد والعقاقير المخدرة، فيحرم تعاطيها بأي وجه من الوجوه سواء كان بطريق الأكل أو الشراب أو التدخين أو السعوط أو الحقن

<sup>(٥٨)</sup> ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، مجموع الفتاوى، مرجع سابق ج٣٤، ص٢١٠. الذهبي، محمد بن أحمد (د.ت) الكبائر، دار الندوة، بيروت، ص٨٦، آل الشيخ، محمد بن إبراهيم فتاوى ورسائل، ج١٢، ص١٨٨.

<sup>(٥٩)</sup> البخاري ، محمد بن اسماعيل (١٤٠٧هـ) الجامع الصحيح للإمام البخاري، كتاب الأشربة، برقم ٥٢٦٤، ط٣، اليمامة، بيروت. مسلم بن الحجاج (٢٠٠١م) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ط١، دار إحياء التراث، بيروت.

<sup>(٦٠)</sup> مجلة البحوث الإسلامية، إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، العدد ٣٢، ص٢٢٨.

<sup>(٦١)</sup> انظر الثلاث حالات في الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، مرجع سابق، ص٥٣١.

<sup>(٥٥)</sup> الشاطبي، الموافقات في اصول الأحكام ، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٨.

<sup>(٥٦)</sup> الزرقاء، أحمد بن الشيخ (١٩٨٩م) شرح القواعد الفقهية، ج٢، دار القلم ، دمشق، سوريا، ص١٣٣. السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج١، ص١٧٢.

<sup>(٥٧)</sup> ابن نجيم، زَيْنُ الْعَابِدِينَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (١٤٠٠هـ) الأشباه والنظائر، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٨٤.

أمراض وبائية لتتخذ على ضوئه الاحتياطات الكفيلة بالوقاية منها أو للغرض العلمي تعلمًا وتعليمًا. (٦٥)

ولم يعهد عند فقهاننا القدامى الحديث عن تشريح جثث الموتى بالمعنى الذي أصبح معروفًا اليوم ولم يفتوا فيه، لما ثبت في السنة أنه ﷺ قال: "كسر عظم الميت ككسر عظمه حيا" (٦٦).

لكن صدرت فتاوى معاصرة تبيح تشريح جثث الموتى لمثل هذه الأغراض منها:

١. فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية في ٢١/٧/١٣٩٦هـ
٢. فتوى هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية (الدورة التاسعة القرار رقم ٤٧ في ٢٠/٨/١٣٩٦هـ).
٣. فتوى المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي (الدورة العاشرة ٤٠٨هـ)

وقد أباحت هذه الفتاوى تشريح الجثث لأحد تلك الأغراض.

ولما كانت الشريعة الإسلامية لا تجيز العبث والتمثيل بجثث الموتى، فإنه يرد السؤال عن حكمها في هذا النوع من الجراح، وهو سؤال يعد من النوازل الفقهية التي جدت وطرأت في عصرنا الحاضر كما أسلفت. (٦٧)

إن من قواعد الشريعة الكلية ومقاصدها العامة كما سبق، أنه إذا تعارضت مصلحتان قدم أوقاهما، وإذا تعارضت مفسدتان ارتكب أخفهما تقاديا لأشدهما (٦٨)، ومسألة التشريح داخله في هذه القاعدة، لما يلي:

(٦٥) الحزمي، فهد بن عبد الله، تقريب فقه الطبيب الموسوعة الشاملة (ص: ٥٠) الموسوعة الطبية الفقهية، ص ١٩٩.

(٦٦) تقدم تخريجه.

(٦٧) ابن عثيمين، إرشادات للطبيب المسلم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢. هذا المصدر عبارة عن كتيب، وقد اعتمده من الموسوعة الشاملة، وقد ورد فيها في جزئين.

(٦٨) انظر نازلة الجراحة الطبية من هذا البحث.

فعله أيضا لأن الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة، و المصالح الحاجية هي " ما افتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراخ، دخل على المكلفين . . الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة" (٦٩)

٣. لا تصل إلى مقام الضرورة والحاجة: حيث يمكن فيها إجراء الجراحة الطبية دون أن يخدر المريض ويلقى فيها بعض الآلام اليسيرة التي يمكن الصبر عليها كقلع السن في بعض حالاته، وهنا يرخص في اليسير من المخدر في التداوي بناء على نص الفقهاء المتقدمين على جواز استعمال المخدر في التداوي، ويمكن أن يقال موازنة، ما حرم سدا للذريعة يباح للمصلحة الراجحة قال ابن القيم رحمه الله: (وما حرم سدا للذريعة أبيع للمصلحة الراجحة... كما أبيع النظر للخاطب والشاهد والطبيب). (٦٣)

ولا يجوز للمخدر أن يختار طريقة أشد ضررا من غيرها متى أمكن التخدير بالطريقة التي هي أقل منها ضررا، لأن الضرورة تقدر بقدرها.

#### أثر فقه الأولويات في التشريح الطبي:

التشريح في اللغة: الكشف، ومنه شريح اللحم والقطعة منه شريحة، وكل مقطوع من اللحم ممتد فهو شريحة، شرح اللحم شرحاً: قطعه قطعاً طوالاً رفاقاً. (٦٤)

أما اصطلاحاً: فنشريح الجثة فصل بعضها عن بعض ومن ثم دراستها وفحصها، ويكون ذلك لأغراض منها: التحقق عن دعوى جنائية أو

(٦٩) الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، مرجع سابق ج ٢ ص ٢١.

(٦٢) الجوزية، شمس الدين بن قيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج ١٢، ص ١٦١.

(٦٤) الرازي، محمد بن ابي بكر (١٤١٥هـ) مختار الصحاح، مكتبة بيروت، ص ١٤٠، المعجم الوسيط ١/٤٧٨

حرم سدا للذريعة يباح للمصلحة الراجحة).<sup>(٧٠)</sup> و(المفسدة القليلة ترتكب لدرء المفسدة الكثيرة).<sup>(٧١)</sup> فإن اعترض: بأن في التشريع تمثيل بالميت وامتهان له .

يناقش الإعتراض: بأنه قياس مع الفارق: لأن الأمور بمقاصدها ، فالتمثيل المحرم هو المبني على التشفي والحقد والانتقام والإيذاء، لهذا جاز القصاص في النفس وما دونها العين بالعين، والسن بالسن ولم يعد مثله محرمة فتلحق بالتمثيل المحرم ، بل هذا عين العدل، لأنه مبني على العقوبة بالمثل، وهكذا يمكن أن يقال في التشريع لجثة الميت لكشف الجريمة مثلاً لمصلحته، ومصلحة وارثه، ومصلحة أمن الجماعة.<sup>(٧٢)</sup>

وأعرض هنا قرار هيئة كبار العلماء بجواز التشريع ، ونص القرار: (...وظهر أن الموضوع ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : التشريع لغرض التحقق عن دعوى جنائية .

الثاني : التشريع لغرض التحقق عن أمراض وبائية لتتخذ على ضوءه الاحتياطات الكفيلة بالوقاية منها.

الثالث : التشريع للغرض العلمي تعلماً وتعليماً . وبعد تداول الرأي والمناقشة ودراسة البحث المقدم من اللجنة المشار إليه أعلاه قرر المجلس ما يلي :

بالنسبة للقسمين الأول والثاني فإن المجلس يرى أن في إجازتهما تحقيقاً لمصالح كثيرة في مجالات الأمن والعدل ووقاية المجتمع من الأمراض

١. إن مصلحة حرمة الميت مسلماً كان أو ذمياً تعارضت مع مصلحة أولياء الميت والأمة والمتمهم عند الاشتباه فقد ينتهي الأمر بالتشريح والتحقيق مع المتهم إلى إثبات الجناية عليه ، وفي ذلك حفظ لحق أولياء الميت وإعانة لولي الأمر على ضبط الأمن وردع المجرمين، وقد ينتهي الأمر بثبوت موته موتاً عادياً، وفي ذلك براءة المتهم .

٢. إن في تشريح المرضى معرفة ما إذا كان هناك وباء ومعرفة نوعه فيقتى شره بوسائل الوقاية المناسبة ، وفي هذا المحافظة على نفوس الأحياء والحد من أسباب الأمراض ، وقد حثت الشريعة على الوقاية من الأمراض ، وفي هذا مصلحة للأمة وإنقاذها مما يخشى أن يصيبها .

٣. إن في تعريف الطلاب تركيب الجسم وأعضائه وتدريبهم على ذلك عملياً وتعريفهم بإصاباتهما وطرق علاجها ، مصالح كثيرة تعود على الأمة بالخير العميم.

٤. إن مصلحة الأمة في التشريح أرجح لكونها كلية عامة ، ويتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام كما سبق، وإن من قواعد الشرع (( ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ))، وتعلم الجراحة الطبية وغيرها من فروع الطب فيه سد حاجة الأمة إلى هذه العلوم النافعة ، وتحقيق هذا الواجب متوقف على التشريح الذي يمكن بواسطته فهم الأطباء للعلوم النظرية تطبيقياً، فيعتبر مشروعاً وواجباً من هذا الوجه.<sup>(٦٩)</sup>

٥. إن المسألة عائدة إلى حفظ نفوس الناس ، وحفظها من الضرورات التي جاءت بمراعاتها الشريعة كما سبق في هذا البحث.

٦. استصحاب القواعد الفقهية التالية: (الضرورات تبيح المحظورات.)، (يرتكب أخف الضررين لاتقاء أشدهما.)، (يختار أهون الشرين.)، (ما

(٧٠) ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٦١.

(٧١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج ٣١، ص ٩٢.

(٧٢) أبو زيد، بكر التشريح الجنائي والنقل والتعويض الإنساني ، مرجع سابق، المكتبة الشاملة، ص ١٤.

(٦٩) مجلة البحوث الإسلامية، إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، مرجع سابق بحث: حكم تشريح جثة المسلم ، هيئة كبار العلماء العدد، ص ٣٥.

وأرجو من الله العفو والغفران، وهذه خاتمة تضم خلاصة ونتائج البحث وأهمها ما يلي:

١. التوصل إلى مفهوم فقه الأولويات كفن بأنه: إذا تعارضت مصلحتان قدم أوقاهما، وإذا تعارضت مفسدتان ارتكب أخفهما نفاذا لأشدهما.

٢. على الرغم من ثبوت أهمية فقه الأولويات على مر العصور التي مر بها التشريع الإسلامي، إلا أن أهميته في العصر الحديث هي أشد وأكثر إلحاحا، بل يعتبر ضرورة شرعية، بسبب تطور الحوادث والنوازل في شتى مجالات الحياة بشكل لم يسبق له مثيل.

٣. تراحمت في الجراحة الطبية مفسدتان: الأولى: مفسدة المرض الجراحي وآلامه، والثانية: مفسدة الآلام المترتبة على فعل الجراحة، فيرتكب أخفهما بدفع أشدهما، وذلك بأن مفسدة المرض الجراحي أعظم وأخطر إن لم تعالج بالجراحة وقد تؤدي إلى الموت.

٤. يجوز نقل الدم من إنسان إلى إنسان آخر إذا دعت الحاجة إليه وأمن الخطر في نقله، ذلك بأن حفظ النفس والأعضاء من الضروريات الخمس، ونقل الدم محقق لذلك.

٥. التبرع بالأعضاء على ضربين: الأول: التبرع بعضوٍ تتوقف الحياة عليه، كالقلب والكبد: فلا يجوز التبرع به بإجماع العلماء، لأنه قتلٌ للنفس.

الثاني: التبرع بما لا تتوقف عليه الحياة، كالكلية والقرنية ونحوهما، وقد اختلف فيها والراجح جواز ذلك لمحتاج لها بشرط عدم الضرر بالمتبرع أو تعريض حياته للخطر.

٦. تجوز إجراء الولادة عن طريق الجراحة بشق بطن الحامل بقصد استخراج الجنين الحي أو الميت إذا خشي عليه أو على أمه أو عليهما معا الهلاك.

الوبائية، ومفسدة انتهاك كرامة الجثة المشرحة مغمورة في جنب المصالح الكثيرة والعامّة المتحققة بذلك وإن المجلس لهذا يقرر بالإجماع إجازة التشريح لهذين الغرضين سواء كانت الجثة المشرحة جثة معصوم أم لا.

وأما بالنسبة للقسم الثالث وهو التشريح للغرض التعليمي فنظرا إلى أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بتحصيل المصالح وتكثيرها، وبدرء المفسد وتقليلها، وبارتكاب أدنى الضررين لنفويت أشدهما وأنه إذا تعارضت المصالح أخذ بأرجحها، وحيث إن تشريح غير الإنسان من الحيوانات لا يغني عن تشريح الإنسان، وحيث إن في التشريح مصالح كثيرة ظهرت في التقدم العلمي في مجالات الطب المختلفة، فإن المجلس يرى جواز تشريح جثة الأدمي في الجملة، إلا أنه نظرا إلى عناية الشريعة الإسلامية بكرامة المسلم ميتا كعنايتها بكرامته حيا، وذلك لما روى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال:

« كسر عظم الميت ككسره حيا »<sup>(٧٣)</sup> ونظرا إلى أن التشريح فيه امتهان لكرامته، وحيث إن الضرورة إلى ذلك منتقية بتيسر الحصول على جثث أموات غير معصومة، فإن المجلس يرى الاكتفاء بتشريح مثل هذه الجثث وعدم التعرض لجثث أموات معصومين والحال ما ذكر. والله الموفق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. (٧٤)

#### الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و أشكره على آلائه و توفيقه وتيسيره لي كتابة هذا البحث،

(٧٣) تقدم تخريجه.

(٧٤) قرار هيئة كبار العلماء قرار مجلس هيئة كبار العلماء رقم ٤٧ وتاريخ ١٢٠/١١/١٣٩٦ في دورته التاسعة، انظر مجلة البحوث الإسلامية مرجع سابق، ج ٥٣، ص ٣٤٣.

المحافظة على نفوس الأحياء والحد من أسباب الأمراض ، وقد حثت الشريعة على الوقاية من الأمراض ، وفي هذا مصلحة للأمة وإنفاذها مما يخشى أن يصيبها .

١١. إن الضرورة منقضية في التشريح للغرض التعليمي بتيسر الحصول على جثث أموات غير معصومة ، فيجب عدم التعرض لجثث أموات معصومين .

#### التوصيات:

١. أوصي بضرورة اهتمام الفقهاء والباحثين بفقهاء الأولويات في النوازل الطبية، والعناية به تأصيلاً، وتطبيقاً ؛ بعقد المؤتمرات والندوات ، لإستصدار الأحكام الشرعية ، في كل المستجدات والنوازل الفقهية الحديثة ، التي لم يرد فيها نص قاطع.

٢. صياغة آداب مهنة الطب في كليات الطب على أسس مبادئ الإسلام وأن ترتبط مواد الدراسة الطبية بما هو موجود في كتاب الله وسنة رسوله بحيث يتخرج الطبيب مدعماً بالعلوم الطبية الحديثة ومسلحاً بالإيمان والفهم الصحيح لما يحل له وما يحرم عليه من ممارساته.

٣. ينبغي مراعاة المصلحة الشرعية في الجراحة وأن تكون من جنس المصالح التي شهد الشرع باعتبارها أما المبنية على الهوى كجراحة كتجميل الأنف بتصغيره وتغيير شكله عرضاً وارتفاعاً، وتجميل الثديين بتصغيرهما ومحاولة إزالة آثار الشيخوخة كعمليات شد الجلد وتغيير الجنس فيحرم فعلها لعدم اعتبار الشرع لها ولأنها تغيير لخلق الله.

٤. على الأطباء عدم اللجوء إلى الجراحة إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى الأقل خطراً.

#### المصادر والمراجع

#### القرآن الكريم

١. الخثلان، سعد بن تركي (د.ت) شرح فقه النوازل ، د.ن.

٧. لا يجوز للمرأة التداوي عند الطبيب الرجل ، وكذا الرجل ، مع وجود المؤهلين والمتخصصين لكل .

٨. يستثنى من هذا الأصل ، الفحص الطبي لمعرفة المرض ، عند انعدام الطبيبة ، لمداداة المرأة أو الطبيب لمداداة الرجل، استناداً على الأولويات.

٩. لا تخلو الحاجة إلى التخدير في الجراحة الطبية من ثلاث حالات:

- أن تصل إلى مقام الضرورة: وهي الحالة التي يستحيل فيها إجراء الجراحة الطبية بدون تخدير كما في جراحة القلب المفتوح، وهنا يجوز فعله لأن الضرورات تبيح المحظورات.

- أن تصل إلى مقام الحاجة: وهي الحالة التي لا يستحيل فيها إجراء الجراحة الطبية بدون تخدير ولكن المريض يلقي فيها مشقة فادحة لا تصل به إلى درجة الموت، كبتر الأعضاء، وهنا يجوز فعله أيضاً لأن الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة

- لا تصل إلى مقام الضرورة والحاجة: حيث يمكن فيها إجراء الجراحة الطبية ويلقى فيها بعض الآلام البسيطة التي يمكن الصبر عليها كقلع السن في بعض حالاته، وهنا يرخص في السير من المخدر في التداوي ، فما حرم سدا للذريعة يباح للمصلحة الراجحة.

١٠. تعارضت في التشريح الطبي مصلحتان فقدم أقواهما، بالقول بجوازه ، لما يلي:

- إن مصلحة حرمة الميت تعارضت مع مصلحة أولياء الميت والأمة والمتهم عند الاشتباه فقد ينتهي الأمر بالتشريح والتحقيق مع المتهم إلى إثبات الجناية عليه ، وفي ذلك حفظ لحق أولياء الميت وإعانة لولي الأمر على ضبط الأمن وردع المجرمين، وقد ينتهي الأمر بثبوت موته موتاً عادياً ، وفي ذلك براءة المتهم .

- إن في تشريح المرضى معرفة ما إذا كان هناك وباء ومعرفة نوعه فينتقى شره ، وفي هذا

٢. شبير، محمد عثمان(د.ت) المعاملات المالية المعاصرة، دار النفائس، عمان.
٣. النمري، يوسف بن عبد البر(١٣٩٨هـ) جامع بيان العلم وفضله، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤. النووي، يحيى بن شرف (١٣٩٢م) شرح صحيح مسلم، ج١، ط٢، دار إحياء التراث، بيروت.
٥. الجوزية، شمس الدين ابن القيم (١٩٧٣م) إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الروؤف، ج١، دار الجيل، بيروت.
٦. الشاطبي، إبراهيم بن موسى (١٩٩٧م) الموافقات في اصول الأحكام، ج١، دار ابن عفان.
٧. ابن كثير، عماد الدين (١٩٩٩م) تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي محمد سلامة، ج٣، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع.
٨. البخاري، محمد بن اسماعيل (١٤٠٧هـ) الجامع الصحيح، تحقيق: الدكتور مصطفى الديب، ط٣، اليمامة، بيروت.
٩. الزبير، عبدالله (١٤٢٥هـ) فقه المقاصد، ط١، الشركة السودانية لطباعة العملة، الخرطوم، السودان.
١٠. الأمدي، علي بن أبي علي(د.ت) الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، ج٣، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.
١١. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (١٤٢٦هـ) مجموع الفتاوى، ج٢٠، ط٣، دار الوفاء.
١٢. العز، عبد العزيز بن عبد السلام(د.ت) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج١، دار المعارف، بيروت، لبنان.
١٣. الشنقيطي، محمد بن محمد المختار(١٤١٣هـ) أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ط١، مكتبة الصديق، الطائف.
١٤. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (د.ت) الأشباه والنظائر، ج١، مصطفى الحلبي، مصر.
١٥. الصغير، فالح بن محمد (د.ت) قواعد منهجية في الدعوة إلى الله، دار ابن الأثير للنشر، الرياض.
١٦. ابن عثيمين، محمد بن صالح(١٤١٣هـ) مجموع فتاوى ورسائل ومقالات العلامة الشيخ ابن عثيمين، ج١٩، دار الوطن، دار الثريا.
١٧. العثيمين، محمد بن صالح إرشادات للطبيب المسلم، المكتبة الشاملة.
١٨. أبو زيد، بكر، التشريح الجثامي والنقل والتعويض الإنساني، المكتبة الشاملة .
١٩. الزحيلي، وهبة(د.ت) الفقه الإسلامي وأدلته، ط٤ ، ج٤ ، دار الفكر، دمشق.
٢٠. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (١٤١١هـ) سنن النسائي، ط١، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١. أبو داود، سليمان(د.ت) سنن أبي داود، ج٢، دن.
٢٢. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني(د.ت) سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٢٣. الذهبي، مصطفى(د.ت) نقل الأعضاء بين الطب والدين، دار الحديث.
٢٤. الطيب، رضاء ، نقل الأعضاء الأدمية. بين التحليل والتحرير، الموسوعة الشاملة.
٢٥. عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري (١٣٠٨هـ) كشف الأسرار عن أصول اليزدوي، ج٤، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية.
٢٦. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم (د.ت) تكملة البحر الرائق، ج٨، دار التراث الإسلامي.
٢٧. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم (١٩٩٩م) والأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.



٢٨. النووي، يحيى بن شرف (١٣٩٢م) المجموع شرح المذهب ، ط٢ ج ١ ، دار الفكر، بيروت.
٢٩. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، ج٣، دار المعرفة، بيروت.
٣٠. الزبير، عبدالله عبد الرحمن (٢٠١٠م) عمل المرأة المسلمة في الفقه والتاريخ، ط١، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، السودان.
٣١. ابن مفلح، شمس الدين محمد بن مفلح، الآداب الشرعية، ج٣، المكتبة الشاملة.
٣٢. الزرقاء، أحمد بن الشيخ (١٩٨٩م) شرح القواعد الفقهية، ج٢، دار القلم ، دمشق، سوريا.
٣٣. ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم (٤٠٠هـ) الأشباه والنظائر، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٤. الذهبي، محمد بن أحمد (د.ت) الكبائر، دار الندوة، بيروت.
٣٥. مسلم بن الحجاج (٢٠٠١م) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط١، دار إحياء التراث، بيروت.
٣٦. مجلة البحوث الإسلامية ، إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، العدد ٣٢.
٣٧. الرازي، محمد بن أبي بكر (٤١٥هـ) مختار الصحاح، مكتبة بيروت.